الاتحاد

جانفي 1980 جريدة اتحاد العمال المهاجرين التونسيين 3 ف

افتتاحية

يعتبر اليوم حدثا هاما في مسيرة الاتحاد منذ نشوئه بانعقاد أول جلسة عامة انتخابية منذ سنة 1975 و ذلك عن طريق اخراجه من وضعه الاستثنائي و تجاوز الازمات التي مر بها سابقا و التمكن من خلق نفس جديد لتعزيز صفوفه و توسيع قاعدته و ذلك بالتواجد في الاحياء و المبيتات .

تم افتتاح الجلسة التي دامت يومين بتقديم تقريرين أدبي و مالي من طرف الهيئة المديرة السابقة تم تمت مناقشتهم وصوت الحاضرون بالمصادقة على التقرير المالي فقط : ثم تم تكوين لجان عمل للنظر في مشاريع أرضية سياسية ، و برنامج اتجاه علم و قانون داخلي و وقع تنقيحهم و التصويت على كل البنود بعد مناقشتهم من طرف الرفاق الحاضرين على اثر ذلك تم انتخاب هيئة مديرة متكونة من سبعة أعضاء . لقد حدد الاتحاد عبر جلسته العامة برنامج عملي للتحرك طيلة سنة 1980 و ذلك لفتح آفاق جديدة للعمال المهاجرين التونسيين سواء كانت ثقافية لخلق نوادى سينما و مسرح و موسيقى أو اجتماعيات للدفاع عن مصالحهم المادية أو سياسية بالنضال من أجل الحريات

أخي و رفيقي العامل .

ان هذا الحدث بقدر ما يهم الاتحاد كجمعية عمالية جماهيرية تونسية في فرنسا فانه يهم كل العمال المهاجرين ذلك أن نضالنا ضد كل أشكال الاضطهاد و الاستغلال عامة و ضد السياسة القمعية التي تنتهجها السلطات الفرنسية خاصة مرهون بقدرتنا على التنظيم و رص صفوفنا . اذ في الاتحاد قوة و في التشتت ضعف على هذا الاساس بقدر ما نؤكد على ايجابيات هذا الحدث فاننا نؤكد ان هذه الايجابيات تبقى منقوصة اذا ما قوى الاتحاد و نمى بصورة مطردة عبر التحاق أوسع قطاعات العمال المهاجرين بصفوفه .

على هذا الاساس أيضا فاننا ندعو كل الاخوان و الرفاق العمال المهاجرين التونسيين الراغبين في ذلك بالا لتحاق بصفوف الاتحاد عبر الانخراط و المشاركة الفعالة في كل نشاطاته،

ضد القوانين المعادية للعمال المهاجرين

وتبقى المقاومة إرادة التحدّي

إخي و رفيقي العامل المهاجر ،

لا شك انك على علم بالقوانين التي تسطرها الحكومة الفرنسية ضدنا . و لا شك انك في حياتك اليومية سواء كان ذلك في العمل او في المسكن او في التنقلات قد تعرضت انت بنفسك او شاهدت عاملا مهاجرا آخرا يتعرض للقمع و للاهانة و حتى للطرد .

ان اساس كل هذه المضايقات و هذه الاهانة لحياتنا و كرامتنا كعمال يكمن في سياسة الهجرة الجديدة التي حددتها الحكومة الفرنسية و ذلك عبر عدة قوانين و مشاريع قوانين .

الاساس العام لسياسة الهجرة الجديدة

ترتكز هذه السياسة — من وجهة نظر السلطات الفرنسية — على عامل اساسي هو الازمة الاقتصادية و ارتفاع عدد العاطلين عن العمل ، و ان الحكومة الفرنسية تنطلق من هذا الوضع — او من تصورها لهذا الوضع — لطرح شعار « اخضاع الهجرة للواقع الجديد » و لترجمة هذا الشعار قدمت الحكومة الفرنسية للبرلمان عدة مشاريع قوانين و ذلك بحجة لزوم اخذ الواقع الجديد بعين الاعتبار من جهة ، و من جهة اخرى اعتبار الهجرة

البقية ص 2

بانها تخضع لعدد كبير من القوانين غير المتجانسة وغير الواضحة .

مشاريع القوانين =

اصدرت الحكومة الفرنسية والى حد الان ثلاثة مشاريع قوانين :

1ـ مشروع قانون "بار ـ بوني" : ان هذا المشروع موقع من طرف الوزير الاول ووزير الداخلية ويهدف الى تنقيح قانون 1945 الذي نظم الى حد الان دخول واقامة العمال المهاجرين .

ان خصوصيات هذا المشروع البارزة هي خلقه لعدة مبادىء جديدة سواء على اساسها يرفض الدخول الى فرنسا للعمال المهاجرين او ـ ما هو اخطر ـ يطرد العمال المقيمين فيها . كما ان هذا المشروع يسمح للشرطة بحجز وسجن العمال المطرودين بانتظار مغادرتهم فرنسا .

وبدون الخوض في تفاصيل هذا المشروع في هذا المقال فانه بامكاننا القول بانه يضرب عرض الحائط ابسط حقوق الانسان كانسان والعامل كعامل .

ان هذا المشروع هو خرق لابسط مبادىء الانسانية و اهانة لكرامتنا كعمال الشيء الذي يفسر رفضه من قبل قطاعات كبيرة من القوى الديمقراطية الفرنسية . الا ان البرلمان الفرنسي وتحت ضغط الحكومة قبل هذا المشروع

2ـ مشروع قانون "ستوليرو ـ بولان" على اسماء وزير الهجرة ووزير العمل . ويعتبر هذا المشروع تكملة لمشروع بار ـ بوني الا ان الحكومة الفرنسية وفي اطار محاولاتها لتمييع الرد على هذه المشاريع فانها قدمته للبرلمان بصورة منفصلة على القانون الاول .

ان هذا المشروع هو تفصيل وتخصيص لمحتويات المشروع الاول حيث انه ـ وعبر بنوده العديدة ـ يحدد شروط تجديد اوراق الاقامة والعمل في فرنسا . ان هذه الشروط تشكل شبكة من الحواجز بصورة تجعل العامل المهاجر اسير فخ قانوني رهيب ينزله من مرتبة الانسان العامل الى مرتبة البضاعة التي تباع وتشترى على مجاز الشاي .

ان تجديد حق الاقامة والعمل يخضع حسب هذا المشروع ـ في ما يخضع ـ الى نسبة البطالة في الفرع الصناعي او في المنطقة وذلك حتى لو كان العامل المهاجر يتمتع بعقد عمل ذلك ان وزارة العمل ستحدد كل سنة عدد بطاقات العمل والاقامة التي تنوي تجديدها .

ـ الى الوضع الصحي للعامل المهاجر ، اي ان العامل الذي يصاب بمرض او بحادث عمل قد يؤدي به وضعه الى الطرد

ـ الى جنسية العامل المهاجر ذلك ان هذا المشروع يفرق بين العمال القادمين من الدول الاوروبية التي ستنظم الى السوق الاوروبية المشتركة والعمال القادمين من مناطق اخرى وخاصة نحن العمال القادمين من المغرب العربي الكبير .

بامكاننا القول ـ بكل بساطة ـ بان هذا المشروع هو عبارة على سلاسل جديدة توضع حول اعناقنا ، راجعة بنا الى عصر العبيد والرق . مما ادى الى رفضه من طرف العديد من القوى الديمقراطية وحتى الدينية منها والى تأجيل تقديمه الى البرلمان الفرنسي ، ذلك ان الحكومة سحبته من جدول اعمال البرلمان ناوية تقديمه من جديد في الربيع القادم .

3ـ مشروع قانون "اورنانو" على اسم وزير التجهيز والسكن : ويخص هذا المشروع مسألة السكن واضعا اياها في قالب علم سماه "تنظيم ظروف السكن للاقليات ولاصحاب الدخل المحدود" . ان هذا المشروع لم يقدم بعد للبرلمان وهنالك معلومات تفيد انه سيقع تقديمه في الربيع .

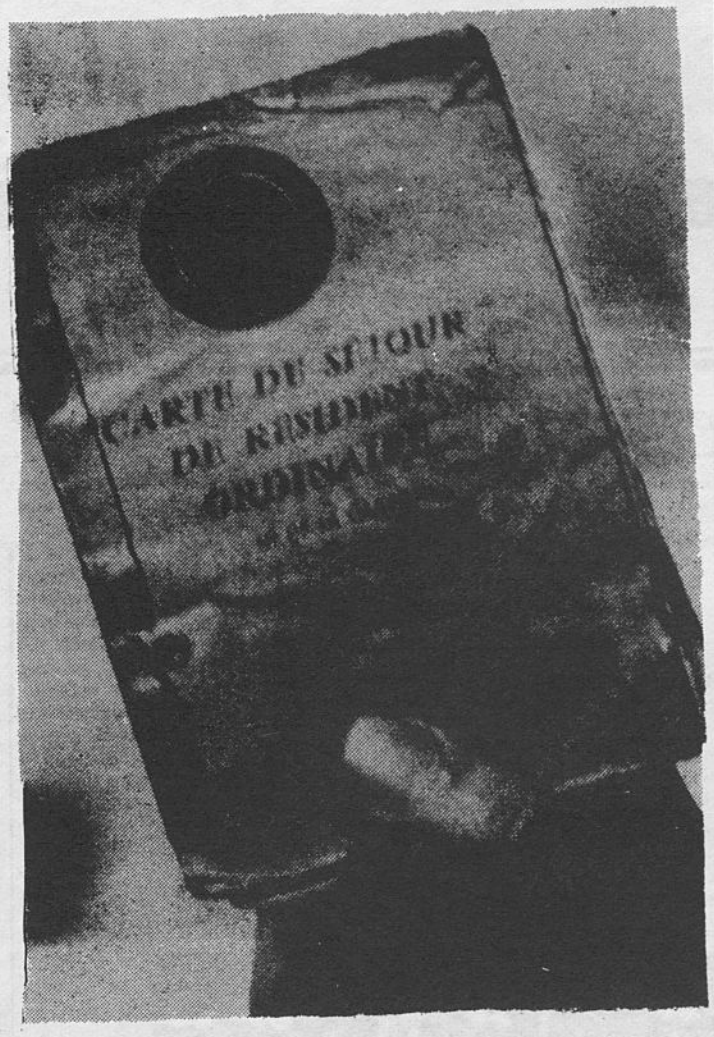

انطلاقا من هذا الواقع المر تأتي المهام الملقاة على عاتقنا لي النضال ضد هذه السياسة وهذه القوانين والتصدي لها .

المقاومة ارادة التحدي =

ان شعورنا بخطورة هذه القوانين تؤكده الاحداث يوميا حيث اننا ـ ومنذ سنة تقريبا ـ نشاهد ونعيش ارتفاع وتيرة حملات "الرافل" في الاحياء ورفض تجديد الاوراق وعمليات الطرد التي شملت في سنة 1978 60.000 عامل مهاجر .

امام هذا الوضع ـ وشعورا منه بالمسؤولية الملقاة على عاتقه ـ دخل الاتحاد في معركة حياتية ضد هذه القوانين وذلك بالاشتراك مع كل المنظمات المهاجرة والفرنسية التي عبرت على مناهضتها لهذه السياسة القمعية والعنصرية .

وفي هذا المجال نود ان نلفت انتباه كل الاخوان والرفاق العمال المهاجرين انه بدون مشاركتهم الفعالة في هذا النضال فاننا لن ننجح في وضع حد لهذه الهجمة الشرسة التي تستهدفنا كلنا مهما كانت الامتيازات التي يتمتع بها البعض الان .

ان النضال ضد القوانين العنصرية نضال يومي وشامل يحتم مشاركة الجميع مهما كان مستوى هذه المشاركة .

ان هذا النضال نظرا لميزان القوى الحالي المختل لصالح السلطات الفرنسية هو اساسا : مقاومة تعبيرا منا جميعا ، عمال مهاجرين وفرنسيين ، على ارادتنا في تحدي هذا الحكم المستغل لعملنا وثرواتنا لصالح فئة اجتماعية ضيقة .

اما الخطوط العريضة لهذه المقاومة فبامكاننا تلخيصها كالاتي :

ـ المقاومة القانونية وذلك عبر مساندة كل الاخوان المهاجرين في حل المشاكل التي تعترضهم في اطار تجديد اوراقهم او في اطار التجمع العائلي ... الخ .

ولقد شارك الاتحاد في هذا المستوى منذ اكثر من سنة في التجمع المناهض للطرد بصورة مركزية وفرعية .

وهنا تبرز اهمية توجه اكبر عدد ممكن من العمال المهاجرين نحو هذا التجمع من جهة ، ومن جهة اخرى نحو تكوين تجمعات مماثلة في الاحياء التي يتواجدون فيها وذلك بالاشتراك مع الاخوان الفرنسيين .

ـ المقاومة السياسية والجماهيرية = لقد شارك الاتحاد منذ سنة في العديد من اللقاءات مع مختلف المنظمات الديمقراطية والنقابية والسياسية المهاجرة والفرنسية بهدف التحرك المشترك ضد هذه القوانين . كما انه شارك في تنظيم العديد من التظاهرات نخص بالذكر منها آخر مظاهرة قمنا بها بالاشتراك مع العديد من المنظمات المهاجرة والفرنسية وذلك بتاريخ 1 ديسمبر 1979 . وهنا ايضا تبرز اهمية مشاركة اكبر عدد ممكن من الاخوان العمال المهاجرين في كل هذه التحركات لاعطائها وزنها الكامل الوحيد الذي يمكننا من اجبار السلطات الفرنسية على التغيير في سياستها .

من اجل هذا كله تبرز ايضا اهمية التحاق الاخوان العمال المهاجرين بمنظماتهم المهاجرة وبالنقابات هذه الاطر الوحيدة التي تمكنهم من رص الصفوف في مقاومتهم المنيعة لكل اشكال الاضطهاد والقمع والاستغلال التي يتعرضون لها .

اخي ورفيقي العامل المهاجر ،

ان تاريخ الانسانية حافل بسياسات الاضطهاد والقمع ولكنه حافل ايضا بالنضالات العمالية .

فلنوجد صفوفنا لتنظيم وتنشيط المقاومة = ارادتنا الاولى في التحدي .

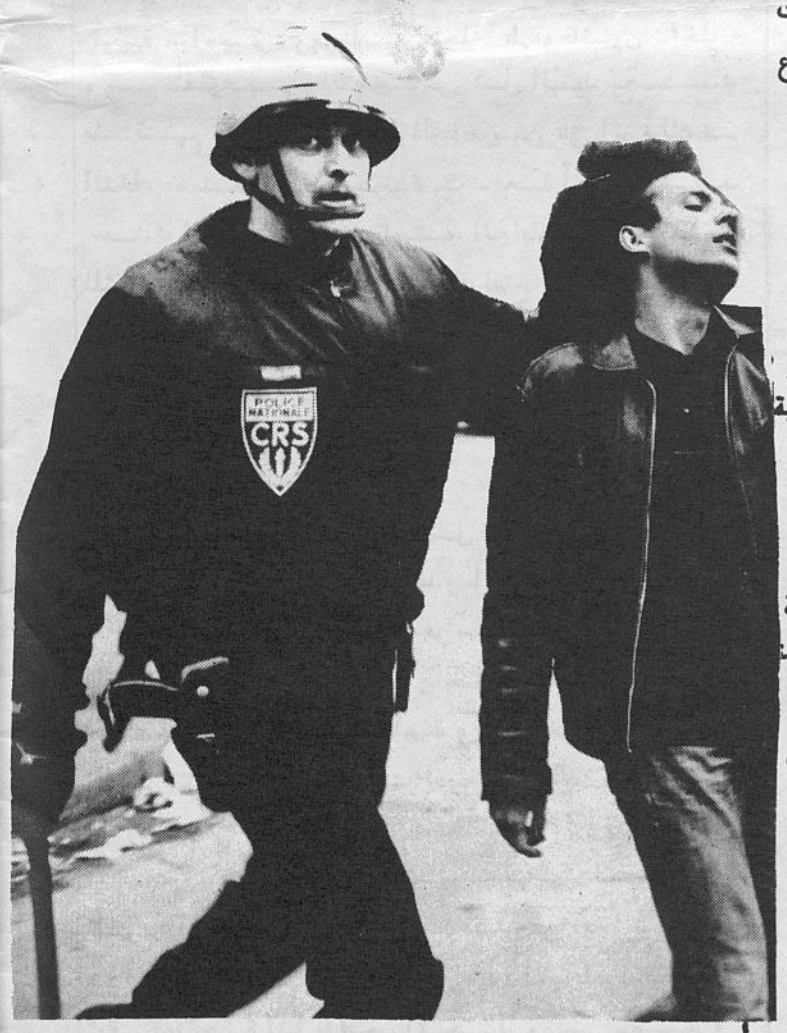

إقرؤوا . ناقشوا . ادعموا .
"الإتحاد"....

راسلوها على العنوان الاتي
46 نهج مونتروي ـ باريس 11°

سوناكوترا...

غيرت الازمة الاقتصادية في فرنسا أشياء وأشياء وبدلت مفاهيم و قلبت الحقائق و المقاييس و خلقت مواقف و بدأت تؤثر على الحقيقة ان كان هناك من حقيقة على أن لكل محنة وجها آخر .

اذا أن هجومات السلطات الفرنسية على أيدي ستوليرى المتكالبة على العمال المهاجرين في مبيتات السوناكوترا آداف الخ ...

الى مدة خمسة سنوات من النضال تحت قيادة لجنة التنسيق الوحدة الجبارة التي تجمع جميع الجنسيات رمزا لوحدة العمال في المبيتات اذا الاحزاب الاصلاحية و النقابات التي تقف ضد وحدة العمال المهاجرين في الاحياء وعملت على عزلهم برفضها على الاعتراف بلجنة التنسيق و تحالفت مع الوداديات البوليسية عملاء الاستعمار باربوني ستوليرى التي بنت علاقات تبعية مع الامبريالية الفرنسية نخص بالذكر منها الوداديات تونسية كانت أو جزائرية أو مغربية التي تقسم المهاجرين و تكسر وحدتهم و ترفض الاعتراف بلجنة التنسيق و تساند البوليس و تتعامل مع مسؤولي المبيتات العنصريين الذى كانوا أعداءا بالامس يحاربون بالجزائر

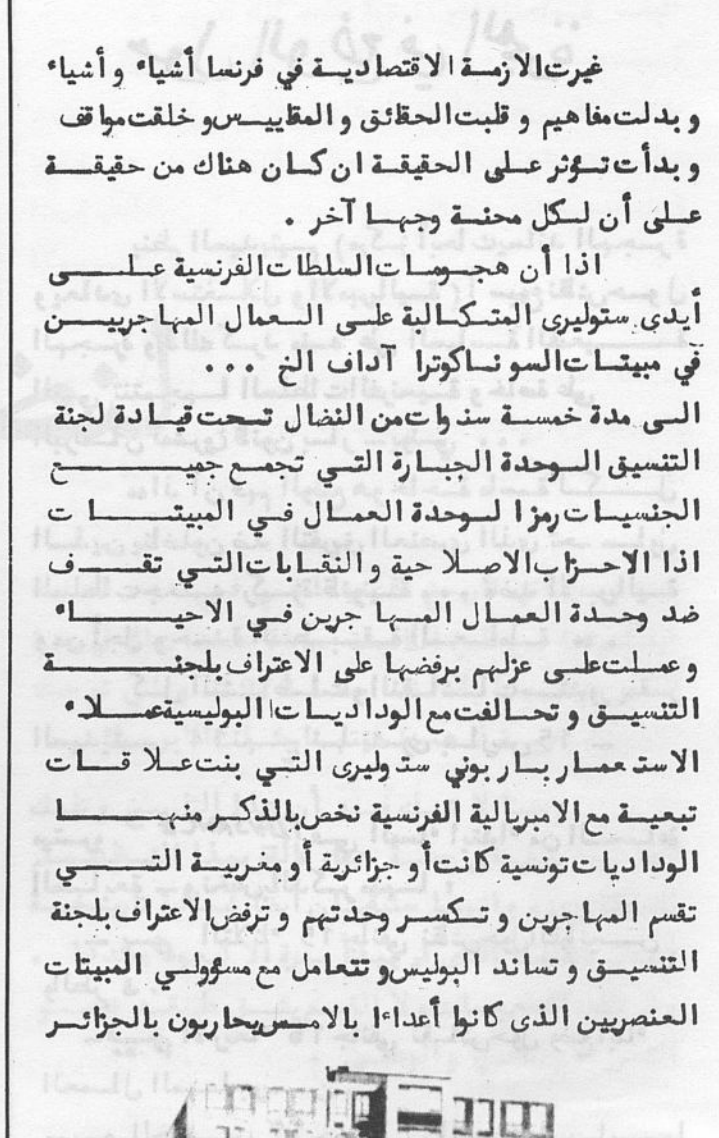

و شمال افريقيا والهند الصينية .

ان الوداديات البوليسية المتعفنة المتعاونة مع السلطات الفرنسية التي ضربت وحدة العمال في اضرابهم في ارجونتاى و نونتار وغيرها ولا زالت تتفاوض باسمهم في قارج و ادخالهم في المبيتات و تريد أن تحكم ابواب و منافذ هذه السجون علينا بأكملها وكمامة على أفواهنا متعاونة و متحالفة مع ذلك (مع قوانين بار – بوني – ستوليرو) التي تمثل اليوم الهجوم الخطير الى جانب غلق مبيتات السوناكوترا و زج السكان في الشوارع في الليالي الحالكة و البرد القارص من طرف ادارة البوليس و الاعتداء علينا عنفا ذنبنا الوحيد في المطالبة في الخبز و العيش الكريم و الحرية و الكرامة أن موقف السفارات :

التي لم تحرك لها ساكن في الدفاع عن العمال و العكس انها تحركت لمساندة الاجراءات الفرنسية المعادية لمصالحنا .

أخي العامل المهاجر :

اننا نوجه عن طريق جريدة الاتحاد ندءا الى كل الرفاق الفرنسيين التقدميين للتصدى معنا لقرارات بار بوني – ستوليرو .

اننا نطالبهم بالعمل معنا على وحدة الطبقة العاملة في فرنسا .

لقد مثلت قارج رمزا لصمود العمال المهاجرين و تعبيرا حقيقيا لسياسة القمع و الظلم التي تنتهجها السلط الفرنسية باغلاق المبيتات و طرد السكان .

اذا نحن العمال المهاجرين بآداف – سوناكوترا لجزء لا يتجزء من الطبقة العاملة في فرنسا و نتمسك بأرضيتنا الجديدة المصوت عليها بالاغلبية الساحقة و المعلن عليها صحفيا بحضور أعضاء لجنة التنسيق بـ " بانيولي ". و أمام القوى التقدمية الفرنسية و المهاجرة استجاب السكان للارضية الجديدة بكلمة " نعم ".

من تجارب إخواننا العمال المهاجرين

يوجد في ضواحي مدينة رانس في شرق فرنسا مبيتين للعمال المهاجرين تابعين للسناكوترا وهما مبيت جول سيق فريد ومبيت الدكتور بيان فايي .

اضرب سكان هذه المبيتات منذ سنة تقريبا على دفع الاجار وذلك في ايطار نضالات سكان مبيتات سوناكوترا – اداف .. بعد اعلان لجنة التنسيق على ارضيتها الجديدة في 9 نوفمبر 1979 قامت لجان سكان هذه المبيتات بمفاوضات مع السيوناكوترا وتوجت هذه المفاوضات بتوقيع اتفاق يكرس العديد من مطالب السكان وخاصة :

– الاعتراف بتمثيلية لجان السكان .

– قانون داخلي للمبيتات تحدده لجان السكان ويضمن حرية التعبير والاجتماع والاستقبال ...

– تغيير المتصرفين .

– ادارة المقهى من طرف لجنة السكان .

– دفع الاجار المخلف لمدة 10 اشهر فقط وذلك بصورة تتناسب مع دخل كل عامل على حدة .

– السكان العاطلين على العمل يواصلون الاقامة بدون دفع اجار .

ان هذه التجربة وان لم تكن انتصارا بالشكل الكامل فهي تشكل مكسبا لنضال سكان هذه المبيتات ذلك انهم نجحوا في فرض حقهم في حرية التعبير والاجتماع والاستقبال على الاقل .

بعد هذا الاتفاق نظمت لجان سكان المبيتين بالاشتراك مع لجنة المساندة سهرة ثقافية يوم 22 ديسمبر 1979 وذلك بمبيت جول سيق فريد . حضر السهرة حوالي مائة عامل وقدمت خلالها فرقة جمعية المغاربة الموسيقية بعض المقتطفات من اغانيها التقدمية .

من نشاط الاتحاد :

نظمت لجنة الهجرة لنقابة CFDT بروبي Roubaix (شمال فرنسا) في 24 نوفمبر 79 الماضي يوم حول الهجرة و نضالات الطبقة العاملة . شارك الاتحاد في هذا اليوم الذى كان مناسبة لخوض نقاشات حول وضع العمال المهاجرين و نضالاتهم، و التضامن الطبقي بينهم و بين العمال الفرنسيين . اننا كاتحاد عمال مهاجرين نشجع مثل هذه المبادرات التي تشكل احدى الطرق الاكثر نجاعة لبلورة التضامن الطبقي بيننا و بين العمال الفرنسيين، و لكسر جدار التفرقة و التمييز العنصرى الذى تحاول السلط الفرنسية اقامته بين العمال من أجل اضعاف الطبقة العاملة و تسهيل عملية ضربها و استغلالها .

أخي العامل : اقرأ ساند إنتقد جريدتك "الاتحاد"

التحق بمنظمتك "اتحاد العمال المهاجرين التونسيين"

"التجمع المناهض للطرد" في خدمة العمال المهاجرين.

ان قمع العمال المهاجرين من طرف النظام الفرنسي لم ينتهي بعد وهو لن يتأخر على استعمال كل الطرق التي تتلاءم مع سياسته التعسفية.

ان الطرد و رفض الاقامة... اصبحت كالسيوف مسلطة على رؤوس العمال المهاجرين. ان الارقام تخيف. 10 000 مطرود في عام 1977 و 60000 في 1978 وكم سيكون العدد في 1980.

لقد تأسس التجمع المناهض للطرد منذ سنتين تقريبا وذلك على اثر مبادرة اخذتها اكثر من 27 منظمة ديمقراطية ونقابية من اجل مناهضة سياسة الطرد.

وقد حضر الى مكتب التجمع خلال هذه الفترة اكثر من الف عامل مهاجر وهذا رقم ضعيف بالمقارنة مع آلاف الحالات من الطرد.

ان عملنا هذا لن ينجح الا اذا تحمل العمال المهاجرين بمجموعهم الدفاع عن مصالحهم.

و في ما يخصنا فاننا نوجه نداءا عاليا الى كل العمال المهاجرين التونسيين الذي يهددهم الطرد و الى كل من تهمهم القضية بان يتصلوا في اقرب وقت بـ "التجمع" و ان يطرحوا مشاكلهم حتى نتمكن في الشروع بالقيام بالاجراءات اللازمة للدفاع على رفاقنا و اخواننا الذين يلاقون العقوبات الجمة.

كما نتوجه بنداء حار الى كل المناضلين الوطنيين التونسيين و الى كل العمال المهاجرين التونسيين بان يساندوا عمل اتحاد العمال المهاجرين التونسيين في اطار التجمع المناهض للطرد...

عنوان الاتصال "التجمع المناهض للطرد" "SOS. R"

46 نهج مونتراي 75011 باريس

- دار العمال المهاجرين.

المداولة كل يوم من الساعة السادسة الى الثامنة مساء.

- التجمع المناهض للطرد في باريس 20.

المداولة كل يوم جمعة من السادسة إلى الثامنة مساء بـ 46 نهج منيل مونتون باريس 20 ميترو منيل مونتون.

- التجمع المناهض للطرد بباريس 18.

المداولة كل يوم سبت من الساعة العاشرة الى الساعة الثانية عشر بـ 10 نهج آفر باريس 18 ميترو باراس.

اسبوع نقاش

حول الوضع في الهجرة

ينظم السيديتيم (مركز أبحاث يساند الهجرة ويعادي الاستغلال والامبريالية) أسبوع نقاش حول الهجرة و ذلك كرد منه على السياسة القمعية التي تنتهجها السلطات الفرنسية و خاصة على البرلمان لمشروع قانون بار - بوني ...

"اذ أن فهم الوضع هو حاجة ماسة لكل الذين يناضلون ضد التفريق العنصري الذي تحاول السلطات جعله ركيزة قانونية ... ، ضد الامبريالية و من أجل وحدة الطبقة العاملة".

كل النشاطات و النقاشات ستدور بمقر السيديتيم 14 نهج نانتوي باريس 15 - ميترو PLAISANCE في المساء ابتداء من الساعة السابعة - و نخص بالذكر منها :

- يوم الثلاثاء 15 جانفي نقاش حول القوانين والطرد.
- يوم الاربعاء 16 جانفي نقاش حول وضع ابناء العمال المهاجرين.
- يوم الخميس 17 جانفي. الهجرة: اسبابها ونتائجها في البلدان الام.
- يوم الجمعة 18 جانفي. الحركة النقابية الفرنسية والهجرة.
- يوم السبت 19 جانفي ابتداء من الساعة الثالثة بعد الظهر: افلام حول الوضع في الهجرة

نظرا لاهمية مثل هذه التظاهرات في تطوير فهم وضع الهجرة وخاصة عند العمال الفرنسيين. فاننا ندعو كل الاخوان و الرفاق العمال المهاجرين للمشاركة في هذه النقاشات للتعبير عن شعورهم و آرائهم.

مطالبنا الحرّية

والكرامة والخبز

Dossier Europa

Dossier Europa

تونس

٢٦ جانفى... تحية لنضالات شعبنا

يأتي تاريخ 26 جانفي في هذه السنة ليذكرنا ـ وللمرة الثانية ـ بالاحداث الاليمة التي عرفتها بلادنا سنة 1978. والتي توجت بمجزرة رهيبة ذهب ضحيتها مئات الابرياء .

ومما لا شك فيه أن هذا التاريخ وتلك الذكرى سيبقيان وصمة عار علاقة بهذا النظام الديكتاتوري . وانها ستبقيان أيضا شهادة تاريخية لنضال شعبنا الذى لم يهدأ مرة الا ليعود مجددا . ولم تنله الصعوبات ولا القمع يشق طريقه نحو التحرر الاجتماعي والوطني .

وبالفعل فان الاحداث المتتالية التي جدت طيلة هاتين السنتين انما تؤكد المجرى الذى أخذته الاوضاع في بلادنا : فمن ناحية تعنت نظام ديكتاتورى دموى ـ النظام البورقيبي في متابعة سياسة معادية لمصالح الفئات الشعبية على جميع المستويات ـ ومن ناحية أخرى تنمو المقاومة الشعبية والنقابية وتتعزز يوما بعد يوم . رغم ضعفها الحالي ورغم العراقيل التي تعترضها .

واذا تميزت السنة الاولى التي تلت تلك الاحداث بتعزيز الدكتاتورية من خلال المحاكمات الاعتباطية التي مست المئات من المواطنين والنقابيين، ومن خلال القوانين الجائرة المعادية لمصالح الشعب والوطن ومن ضمنها " قانون الخدمة المدنية " و " قانون الخدمة العسكرية والتعيينات الفردية ". . . واذا تميزت أيضا بنشاط المقاومة النقابية والشعبية . التي برزت بأشكال عدة . سواء في المعامل والمؤسسات (الاضرابات ـ العرائض . . .) ، وصمود القواعد النقابية المتمثلة في الهياكل الشرعية والممثلين النقابيين الحقيقيين . وبروز اصدار جريدة "الشعب" السرية . وأيضا بمساندة ودعم الرأى العام الديمقراطي المحلي والعربي والدولي . . .

فان السنة المنصرمة الحالية قد تميزت بحملات التظليل الواسعة النطاق التي تهدف اخراج النظام من أزمته ومغالطة الحركة النقابية والشعبية وقد كانت تلك الحملات فرصة اخرى جديدة لبروز الخلافات والتناقضات في أوساط النظام الحاكم التي أخذت أشكال تصفية بين العصابات المتناحرة على السلطة من جعلها واضحة وبارزة للجميع .

وفي قائمة هاته الاحداث فاننا نجد المؤتمر العاشر للحزب الدستورى والانتخابات التشريعية المزعومة وما روج حول اطلاق سراح بعض المساجين السياسيين والنقابيين ومنهم الحبيب عاشور الكاتب العام للاتحاد العام التونسي للشغل .

وان مثل اطلاق سراح الحبيب عاشور مكسبا لنضال الشغالين مثلما اعتبرته الهياكل الشرعية غير انه لا يخفى على أحد أن ذلك جاء في اطار البحث على حل لترقيع الوضع ولذلك فهو يبقى منقوصا لا لانه لم يمس جميع المساجين السياسيين والنقابيين فحسب بل أيضا لم يحقق جميع المطالب الاساسية للنقابيين والتي يوجد في قائمتها عدم الاعتراف بالقيادة البوليسية لعبيد وارجاع كل الممثلين الشرعيين الى مناصبهم ومحاكمة المجرمين الحقيقيين .

ويعلم الجميع أن هذه المؤامرة التي نفذها رموز النظام المعادى لمصالح الشعب والمنظمة النقابية وجميع الشغالين انما استندت على اعتبار وجود مؤامرة مزعومة ينظمها الشيوعيون والبعثيون والتي تهدف حسب زعمهم فك السلطة لفائدة عاشور ، والحقيقة التي برزت بكل جلاء . ان المؤامرة الوحيدة التي وقعت هي مؤامرة النظام الدموى الحاكم . وان جماهير العمال والشعب لم تفعل سوى الدفاع عن مصالحها والمطالبة بحقوقها .

ومما تجدر الملاحظة له ان حملات التظليل تلك قد واكبتها مواصلة السياسة القمعية للنظام من محاكمات ماطر وباجة المتعلقة بالمواطنين الذين تظاهروا احتجاجا على سياسة السلطة وأيضا محاكمات جريدة "الشعب" السرية وحزب الشعب الثورى التونسي

وعلاوة على ذلك فان تأزم الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للجماهير الشعبية قد زادت تأكيدا على رجعية سياسة النظام ومعاداته لمصالح شعبنا فغلاء المعيشة وانهيار القدرة الشرائية واحتداد ازمة السكن والتضخم المهول لعدد البطالين : كل هذه الافرازات الناتجة عن الازمة التي تتخبط فيها بلادنا مازالت قائمة بل ازدادت حدة وهي ستبقى مثلما أكدت ذلك أحداث 26 جانفي 1978 بالاضافة الى غياب الحريات وتسلط الدكتاتورية من العوامل الاساسية الفاعلة في دفع الجماهير الى ساحة النضال من جديد ودفعها الى الاحتجاج وافتكاك حقوقها .

كما انها ستبقى عوامل لتفجير الاوضاع مثلما كان الشأن في اواخر سنة 1977 وبداية سنة 78 حيث التف الشغالون بنقابتهم وهياكلهم الشرعية ليجعلوا من النضال النقابي خير أداة لخدمة مصالحهم وجزءا من نضال شعبنا من أجل افتكاك الحريات الديمقراطية التي يعترف بها دستور البلاد شكلا في بنده الثامن دون أن يكون سائر المفعول نظرا لسياسة الاستبداد المنتهجة من قبل النظام البورقيبي .

وقد بات واضحا من خلال هذه السنتين ـ ان نفي الاسباب أو على الاقل بعضها

نضال متواصل ... رغم الارهاب والقمع الدموي

مطالبنا الحرّية

والكرامة والخبز

نف

و قد بات واضحا – من خلال هاتين السنتين – ان هذه الاسباب – أو على الاقل بعضها – التي ولدت الاحداث في سنة 78 مازالت قائمة .. ولا مجال هنا للتأكيد على أن الاقلاع المزعوم . والخروج من التخلف . واتباع سياسة التقشف و زيادة الانتاج والانتاجية ... انما تعتبر شعارات مضلله فقدت كل معنى لها منذ زمان أمام الواقع المزري الذى يعيشه اقتصاد بلا دنا . والمجتمع بصورة عامة .

لقد بقيت نتائج سياسة الانفتاح المزعومة التي انتهجها النظام في بداية السبعينات فاعلة و زا دتها تعفنا أزمة الامبريالية العالميةالتي كان لها انعكاس على اقتصاد بلادنا . فبالرغم من الضمانات والامتيازا ت الكبيرة التي أعطاها نظام المساسرة البورقيبي للرأسماليين الاجانب والتي جعلت من تونس جنة الممولين تحت شعار

- تشجيع الاستثمارات و خلق مواطن شغل جديدة) فان رجال الاعمال الاجانب اقتصروا على مص دماء شعبنا بابخس الاثمان . و لم يتورع البعض منهم على غلق المصانع الصغيرة التي وضعوها في اطار قوانين المخزية : قانون أفريل 72 و قانون 74) و ذلك حفاظا على أرباحهم . و بدون أن يكون للعمال أية ضمانات اجتماعية . فالعمال في بلادنا غير محميين أمام سياسة النهب والاستغلال التي يمارسها الرأسماليين الاجانب و سماسرتهم المحليين .

و يبقى ذلك عاملا أساسيا في جعل بلدنا مجرد سوق تابعة للسوق الامبريالية العالمية و مصدرا للنهب والاستغلال الفاحش لما يحرم شعبنا خيراته و بناء اقتصاد وطني مستقل يخدم مصالحه .

هكذا فان تبعية بلادنا للغرب و عمالة النظام لاسياده الامبرياليين قد تعززت في السنتين الاخيرتين

و لا يوجد هنا مجال لرد الاوضاع العامة سواء كان ذلك على مستوى الفلاحة والتجارة و الصناعة و نكتفي بالقول أن الديون الخارجية لتونس . قد تضاعفت . و ان الميزان التجاري و ميزان الدفوعات انما يعكسان حالة الخضوع التام لبلدنا لفائدة الامبرياليين الاجانب .

والحقيقة الساطعة ان اهم العوامل التي دفعت باحداث 26 جانفي 78 مازالت قائمة الذات الى حد الان و هي تمثل الاساس الذى ينمي و يدفع النضال الجماهيري من أجل أن يحقق أهدافه المرحلية والبعيدة .

بمناسبة الذكرى الثانية لمجزرة 26 جانفي 1978
ومساندة لنضالات شعبنا ينظم اتحاد العمال ال
المهاجرين التونسيين بالاشتراك مع عدد من المنظمات
التونسية الاخرى :

مهرجان شعبي

وذلك يوم الاحد 27 جانفي 1980 على الساعة الثالثة و النصف بـ 55 شارع بلفيل ميترو بلفيل .
لنشارك جميعا في هذا المهرجان من أجل :
– العفو التشريعي العام لكل المساجين النقابيين السياسيين في تونس .
– فضح كل المناورات التي تحاك ضد العمال التونسيين ومكاسبهم .
– ايقاف ومحاكمة المجرمين الحقيقيين المسؤولين على مجزرة الخميس الاسود .
– المساندة المطلقة لنضالات شعبنا في تونس .
– مساندة المقاومة النقابية في تونس بمختلف أشكالها
– من أجل الحريات الديمقراطية والنقابية في تونس .
– التنديد بالمؤتمر الخامس عشر و بالقيادة الصورية للاتحاد العام التونسي للشغل .

الشرطة تسحب جوازات سفر

يوم السبت 8 ديسمبر 1979 سحبت الشرطة من خليفة عبيد و عبد العزيز بوراوى جواز سفرهما و يقول عون البوليس الذى نفذ هذه العملية بان الامر صادر له من مدير الامن و الجدير بالذكر ان السيدين خليفة عبيد و عبد العزيز بوراوى حضرا في المدة الاخيرة مؤتمر الجامعة العالمية للنقابات الحرة كممثلين للقيادة الشرعية للا تحاد العام التونسي للشغل مع العلم ان هذا المؤتمر صادق على لا ئحة تعبر عن تمسك المنظمة العالمية بالقيادة الشرعية للا تحاد العام التونسي للشغل .

ان الحكومة التونسية تشتعمل كل الطرق لضرب مكاسب الجماهير الشعبية و ترغيم مواقفها لتحطيم نضالا ت العمال و الفئات الشعبية المتصاعدة .

إقرءوا . ناقشوا . ادعموا .
« الإتحاد »....

راسلوها على العنوان الاتي
46 نهج مونتروي – باريس 11°

أخي العامل : اقرأ ساند إنتقد جريدتك "الاتحاد"

التحق بمنظمتك "اتحاد العمال المهاجرين التونسيين"

ايـــران

صورت ابواق الدعاية الغربية انهيار الحكم الشاهنشاهي بأنه كان نتيجة للسياسة «الليبيرالية» التي انتهجها تحت تأثير كارتر ـ هذا «المدافع الكبير عن حقوق الانسان» . وهكذا بدأت الامور تطور وتتدهور اذ ان القوى الدينية والجماهير «المتخلفة» علم تهضم ذلك الانفتاح المزعوم . وهذا ما يفسر حسب زعم تلك الابواق التغيير الذي حصل في الحكومات قبيل سقوط الشاه ونظامه . وفجأة .. تظاهر الشعب المسلح واستغل خطأ أحمق للجيش مما مكنه من القضاء على الشاه وعلى مرتزقه باختيار .

والحقيقة ان هذه النظرة المضللة قد كذبتها الاحداث وبالفعل فان حركة الجماهير في ايران ما تهدأ وما تسكت بمجرد تغيير الحكومات والوزراء . وركزت كل جهدها و سهامها ضد الشاه ونظامه مفضوحا كان ام متسترا . رافعة شعارات «الموت للشاه .... » ثم التجأت نفس تلك الابواق الى اعطاء صورة مشوهة على انتفاضة الشعب الايراني واعتبرتها حركة دينية متطرفة مغرقة في الرجعية ومصورة نظام الشاه الدموي كنظام متقدم وعصري ـ صديق للغرب وحامي مصالحه ـ كما أنها أثارت كل الاحساسات الاستعمارية القديمة بعد أن فشلت محاولات ارجاع النفوذ الامبريالي في ايران على ما كان عليه من ذلك أنها تهدد بالتدخل العسكري ردا على سياسة الحكومة الايرانية البترولية أو على احتلال السفارة الامريكية بطهران .

ولا بد من التأكيد هنا أن انتصار الشعب الايراني انما يمثل تكذيبا قطعيا للدعاية الغربية التي تصور الانتفاضات الشعبية على أنها تعبير للتطرف الديني .

فلقد أثبتت أحداث ايران أن شعبا عازما على النضال لهو قادر على مقاومة الرجعية وتحقيق انتصارات تاريخية .

وبالفعل فلقد تحدت الجماهير الايرانية الاسلحة العصرية للجيش الشهنشاهي واستطاعت أن تهزم هذا النظام المتعفن المغرق في رجعيته والعميل للامبريالية وخاصة منها الاميركية بقيادة آية الله الخميني من قلب كل استراتيجية الامبريالية في المنطقة وخاصة في الشرق الاوسط .

وبعد سقوط الشاه تسارعت الدول الغربية ـ وخاصة منها امريكا الى اعطاء النصائح الى عملائها العرب في الشرق الاوسط وكامل الوطن العربي من أجل أن يحتاطوا من سياسة «الانفتاح» و «التعصير» . حتى لا يفيق ذلك في الجماهير روح التطرف الديني المزعوم .

والحقيقة أن ما وقع في ايران انما يمثل انفجارا للغضب والحقد الشعبي الذي تراكم على مر السنين ضد نظام الشاه الدكتاتوري وضد الهيمنة الامبريالية وكان الدافع لذلك الانفجار هو طموح الجماهير الى تحقيق الاستقلال الحقيقي وقلب الطبقات الرجعية من أجل الحرية و الديمقراطية .

ان الشعوب العربية لتشارك الشعوب الايرانية نفس ذلك الطموح ذلك ان الشرق الاوسط والوطن العربي تمثل منطقة استراتيجية بالغة الاهمية بالنسبة للدول الامبريالية وخاصة اميركا التي تستغل وتضطهد ملايين العمال و جماهير الشعب معتمدة في ذلك على أنظمة مغرقة في الرجعية .

وما حركة المساندة التي يلقاها الجماهير الايرانية في كامل الوطن العربي الا دليلا على ذلك وقد بينت التطورات الاخيرة في العربية السعودية و تونس و المغرب والجزائر وغيرها عن تعاطف الشعوب العربية مع الجماهير الايرانية لانها تشاركها نفس الاهداف ولان لها نفس الاعداء .

بالاضافة الى الموقف المبدئي الذي أخذته الجماهير الايرانية تجاه الثورة الفلسطينية .

لذلك فاننا نشاهد الامبريالية الامريكية وفي اطار المحافظة على مصالحها في المنطقة تعمل بمعية دول الحلف الاطلسي والغرب الامبريالي وأيضا بمعية دولة اسرائيل الصهيونية والانظمة الرجعية العربية مثل العربية السعودية و نظام قابوس و الاردن و مصر ... على تعزيز مكانتها في تلك البلدان بعد أن خسرت مواقعها في ايران وهذا ما دفعها الى الاسراع في تحقيق الوفاق بين مصر واسرائيل .

اما في ما يتعلق باحتلال السفارة الامريكية بطهران من قبل الطلبة المسلمين ، و مسكهم بالرهائن الامريكان فلقد صورت الدعاية الغربية ذلك باعتباره عملا اجراميا مناهضا للقوانين الدولية المتعامل بها وأنه يضر بالسلام العالمي والحال ان تلك السفارة . (وجميع السفارات الاميركية) انها تمثل رمز الاضطهاد الامبريالي الامريكي ووكرا فعليا للجواسيس الاميركان ووكرا فعليا للجواسيس الامريكان .. كما أن تلك القوانين الدولية التي تتبجح بها الحكومات و الصحافة العالمية انها من قوانين القوي على الضعيف يقع استعمالها لفائدة الانظمة الامبريالية وعملائها في كل مكان .

كما أن الجماهير الايرانية لم تنس ان الانقلاب الذي نظمه الس . أ . أ . (مركز المخابرات الامريكية) سنة 1952 ضد مصدق . انما تم تحت الحماية الدبلوماسية للجواسيس الامريكان وان كل الجواسيس و المبعوثين العسكريين و غيرهم من المرتزقة والمجرمين انما يحتمون وراء السفارة الامريكية ليقوموا بأعمالهم الاجرامية .

ان الذي حصل بالفعل في ايران هو ان الجماهير الايرانية قد زعزعت استراتيجية الامبريالية الاستعمارية و اثبتت بالملموس ان شعبا يناضل بعزيمة من أجل امتلاك الحرية و الديمقراطية لا يمكن أن تقهره اي قوة .

نادي الموسيقي العربية

لقد أسس الاتحاد نادي قار للموسيقى العربية وذلك بهدف اتاحة الفرصة للاخوان العمال المهاجرين التونسيين والعرب عامة للتعبير عبر الاغاني والموسيقى على همومهم ومشاعرهم ولتمكينهم من فرص ترفيه ثقافية .

اننا ندعو الاخوان العمال المهاجرين الراغبين في المشاركة أو في مشاهدة أنشطة هذا النادي للحضور كل أسبوع على الساعة الثالثة بعد الزوال بـ 55 شارع بالفيل باريس 20 ميترو بالفيل (آخر الساحة) .

نادي المسرح العمالي

في اطار نشاطاته الثقافية اسس اتحاد العمال المهاجرين التونسيين نادي مسرح عمالي وذلك وعيا منه باهمية المسألة الثقافية بمختلف أشكالها في حياة الانسان وبالخصوص في حياتنا - نحن العمال المهاجرين المعزولين عن وسطنا وبيئتنا الطبيعية .

على هذا الاساس فاننا ندعو الاخوان العمال المهاجرين الراغبين في المشاركة أو في مشاهدة أنشطة النادي للحضور أيام السبت على الساعة الثالثة بعد الزوال من كل أسبوع بيرولي منيل مونتون 85 نهج منيل مونتون باريس 20 ميترو منيل مونتون .

Des chants et des poésies pour les immigrés tunisiens

Un poète qui décrit une condition et met en sketche d'intolérables situations, un chanteur, deux musiciens qui, en rauques sons, espriment d'inconfortables positions, des gens, enfin, qui ignorés des autres se retrouvent entre-eux peuvent se raconter en participant à une animée discussion : autant de rimes qui pourraient faire le succès d'une agréable chanson si elles ne tournaient pas toutes autour de la menace qui pèse sur l'immigration.

Pour eux, c'était il y a dix ans, vingt ans, six ans peut-être... C'était le temps où, sur des promesses on partait pour une vie meilleure. Pour eux, c'était, aussi, samedi en soirée, un temps où, avec d'autres, poètes et musiciens, on revenait par la pensée vers le pays, par la présence, vers une vie qui, d'illusions, ne se laisse plus bercer du nom

Ils étaient, enfants, adultes, une cinquantaine à écouter le poète Aboumaher, tracer, en vers sombres, la désespérance palestinienne, le mal d'être de l'immigré, obligé de lutter pour le travail, les droits à l'expression... Ils étaient en buvant les strophes du chanteur Mohamed, transportés par les accords rauques du Bendir, du luth, vers un ailleurs, meilleur, s'en retournant vers un pays qui se dit, s'écrit, s'espère (un jour prochain), se détache enfin en lettres, d'espérance, à l'instant où leurs yeux sombres, traversant la mer, se posent sur les rivages de Tunisie. Tunisiens, ils le sont, immigrés, par force aussi, pauvres ils l'étaient et le sont restés.

Appelés pour travailler ils sont venus. Incompris par beaucoup, rejetés par certains, insultés par d'autres, ils se demandent, alors que sourdement le tambour s'exprime, pourquoi. Pourquoi cette angoisse qui à l'inverse du tambour s'enferme dans leur poitrine ? Pourquoi ce rejet, ces regards haineux que parfois on leur jette ?

Pourquoi ces mots qui blessent ? Pourquoi ? Pourquoi ? Lancinante interrogation ! N'ont-ils pas travaillé à aider le pays qui les a appelés. N'ont-ils pas grelotté de froid sur les routes, transpiré à grosses gouttes dans les chaufferies des usines ? Et soudain, ils croient comprendre, tout paraît simple. Ils n'ont pas bien rempli la mission qui leur avait été confié. Ils n'ont pas bien rempli la mission qui leur avait été confiée. Et tout à coup, presque fautifs, ils comprennent, qu'ils sont punis parce qu'ils n'ont pas su « bien faire ». Ils ont failli, c'est juste qu'on les punissent.

Tirant les leçons des salaires minimes, des habitations vétustes, des « ça fait trois fois que vous revenez pour ce papier, vous ne comprenez rien à rien », des « avec ces arabes » c'est pas drôle tous les jours d'être dans l'administration » et ils se disent on peut pas s'exprimer, tant pis, on nous brime, tant pis, on ne peut que se taire, travailler, avoir peur et attendre que l'on nous renvoie chez nous, tant pis !

« Non » dit la Darbouka, « vous avez tort » répond le luth, « il faut crier, s'unir » chante le Bendir. Et dans son coin « l'union des travailleurs immigrés tunisiens » l'ASTI et « Les amis de la Tunisie en lutte (ATEL), venue supporter les deux organisations qui avaient programmé cette manifestation culturelle, s'accordent à penser qu'aujourd'hui plus qu'hier il faut préserver les droits des immigrés et organiser des actions ponctuelles pour qu'ils ne perdent pas leur identité culturelle.

Cette soirée venue en commémoration des événements du 26 janvier en Tunisie, permit à tous de s'exprimer. Du poète Gachami, qui exprimant les préoccupations des Marocains résidant à Chalon accorde une large place à l'existence que vit la femme, à l'enfant apeuré par l'angoisse des adultes qui parlent de nouvelles lois, prononcent des noms qu'il ne connait pas : tous en se retrouvant, ont au moins gagné quelque chose en sortant du ghetto du silence. Le silence certains Français tels les membres de l'ASTI et de l'ATEL (association qui « développe un courant de solidarité entre le peuple français et les luttes du peuple tunisien », qui informe les médias nationaux sur ce qui se passe en Tunisie ; qui assure un soutien moral et financier aux prisonniers détenus, qui dénonce les liens privilégiés qu'entretiennent, par accords commerciaux et financiers interposés, les gouvernements français et tunisien, qui profite de la venue de personnalités, exploite toutes les occasions qui lui sont données, pour provoquer des débats sur la répression qui sévie en Tunisie ») veulent le rompre tout en travaillant à une amélioration de la difficile condition de l'immigré.

M. L.

LE COURRIER DE CHALON s/s
14.1.80

AL-ITTIHAD

Journal de l'Union des Travailleurs Immigrés Tunisiens. Janvier 1980 Prix : 3ff

Editorial :

L'U.T.I.T. a tenu, les 8 et 9 décembre 1979 son Assemblée Générale élective. Ce fut la première depuis 1975. C'est dire l'importance de cet évènement. Il constitue pour nous un nouveau et décisif pas vers le dépassement de la situation que nous avions vécue jusque-là. Il constitue aussi pour nous une étape vers la création d'une nouvelle dynamique sur la voie du renforcement de nos rangs et de notre présence sur les différents terrains de la vie et de la lutte.

Nous avons adopté, lors de cette A.G., après discussions et amendements, la plate-forme, le règlement intérieur et le programme d'orientation générale pour 1980.

Nous avons aussi élu un nouveau comité directeur composé de 7 camarades. L'ensemble de ces textes, et plus particulièrement le programme d'orientation générale sont pour nous de précieux éléments, dans notre volonté d'ouvrir toutes les perspectives possibles à tous les travailleurs immigrés, et en premier lieu tunisiens, que ce soit sur le plan culturel, de formation, de défense juridique ou de lutte politique pour l'égalité des droits avec les travailleurs français.

Cet évènement dont nous venons de mesurer l'importance pour nous est encore plus important pour tous les travailleurs immigrés, car notre lutte contre toutes les formes d'exploitation et d'oppression, d'une façon générale et plus particulièrement contre la politique répressive et raciste des autorités françaises, dépend de notre capacité à organiser et serrer nos rangs. C'est l'unité qui fait la force.

Sur cette base, nous considérons que cet évènement restera lettre morte si notre Association n'est pas renforcée de façon continue par l'apport en sang nouveau qu'est l'adhésion massive des Travailleurs Immigrés Tunisiens dans ses rangs.

Nous appelons donc tous les Frères et Camarades Immigrés Tunisiens à rejoindre les rangs de leur et notre Union, que ce soit par la simple adhésion ou par la prise de responsabilités militantes.

Nous appelons aussi les Camarades Français à nous soutenir dans cet effort.

De notre unité entre Immigrés et de notre unité entre Français et Immigrés, sortira très certainement la victoire.

Imprimerie Spéciale U.S.I.T.

CONTRE LES LOIS ANTI-IMMIGRES, LA RESISTANCE EST NOTRE VOLONTE

Ami(e) , Camarade,

Il va sans doute que tu es au courant, du moins dans leurs grandes lignes, des lois et projets de lois que préparent les autorités françaises contre nous, les travailleurs immigrés.

Il va sans doute aussi, que dans ta vie quotidienne, que ce soit au travail, dans ton quartier ou dans tes déplacements, tu as été témoin d'actes de racisme et de répression dirigés contre un travailleur immigré. Il va sans doute aussi que tu as vu un nombre de plus en plus grand de contrôles sélectifs dans le métro.

Le fondement de tous ces actes, de cette atteinte à notre dignité, est la nouvelle politique de l'immigration arrêtée durant ces dernières années et matérialisée cette année par les lois et projets de lois anti-immigrés.

LE FONDEMENT GENERAL DE LA NOUVELLE POLITIQUE DE L'IMMIGRATION

Cette politique repose, du point de vue des autorités françaises, sur une considération essentielle, à savoir la crise économique et le nombre croissant de chômeurs ; d'où le mot d'ordre "adapter l'immigration aux nouvelles réalités".

En vue de cette "adaptation", et de "simplifier" le statut de l'immigration (M. Valéry Giscard d'Estaing a déclaré que ces projets étaient, entre autres, nécessités par la complexité de la législation actuelle), le gouvernement a présenté au parlement un ensemble de projets de lois.

LES PROJETS DE LOIS

1 - La Loi Barre-Bonnet :

Ce projet a été adopté courant décembre 1979 par le parlement et ce, à la suite d'une procédure peu commune dans les annales de la Ve République.

→

Dernière Minute

Alors que notre journal était sous presse, nous avons appris que le Conseil Constitutionnel a annulé la disposition de la loi Barre-Bonnet autorisant l'internement administratif des étrangers en passe d'être expulsés ou refoulés.
Nous reproduisons ci-après un extrait du journal Le Monde sur ce sujet, et nous y reviendrons avec plus de détails dans notre prochain numéro.

Conseil constitutionnel
annulation
partielle de la « loi Bonnet »

Le Conseil constitutionnel vient, une nouvelle fois, de rappeler le gouvernement à ses devoirs : conduire la politique de l'Etat, assurément, mais en respectant le droit. La décision du 9 janvier condamnant les détentions arbitraires d'étrangers, c'est-à-dire sans intervention judiciaire (1) en est une nouvelle preuve éclatante.

Mais quelle extravagance, en définitive, d'avoir dû rappeler, tout à la fois, au gouvernement, aux majorités du Sénat et de l'Assemblée nationale ayant approuvé la loi Bonnet, qu'il existait un articulet de la Constitution selon lequel *« nul ne peut être détenu arbitrairement »*. Après tout, cela ne date que de 1789. On ne saurait tout savoir...

LE MONDE — Samedi 12 janvier 1980 •

En effet, devant les réticences et les amendements introduits par le Sénat, M. Bonnet, Ministre de l'Intérieur, a réclamé que ce dernier vote contre le projet tel qu'il lui était parvenu de l'Assemblée Nationale. Ce fut le cas, malgré l'indignation d'un grand nombre de Sénateurs.

Par la suite, la Commission paritaire a adopté le projet.

La Loi Barre-Bonnet modifie l'ordonnance de 1945 sur l'entrée et le séjour des étrangers en France.

Elle crée de nouveaux motifs d'expulsion et de refoulement, et surtout, elle autorise l'internement administratif.

Sans rentrer dans les détails de cette loi, qui a déjà fait l'objet d'une abondante littérature, nous disons clairement qu'elle constitue une atteinte grave aux droits de l'homme d'une façon générale et à nos droits d'hommes travailleurs immigrés en France en particulier.

Nous refusons et condamnons autant la loi elle-même que les principes sur lesquels elle a été bâtie, car ils constituent pour nous une violation flagrante de notre dignité.

2 - Le projet de loi "Stoléru-Boulin" :

Ce projet complète la loi Barre-Bonnet pour les conditions d'octroi et de renouvellement des cartes de séjour et de travail. Pratiquement, il constitue une reprise du contenu des différentes circulaires annulées par le Conseil d'Etat en 1978.

Dans le cadre de ses manoeuvres visant à tromper les parlementaires honnêtes et l'opinion publique, le gouvernement l'a présenté de façon séparée au parlement.

Ce texte prévoit une série de conditions pour le renouvellement des cartes de séjour et de travail.

Pour l'exemple, nous citons :

- l'instauration de quotas départementaux,
- la situation du travailleur immigré qui est au chômage, depuis 6 mois, de son fait,
- le retour tardif des vacances, etc..

L'ensemble de ces conditions appliquées conjointement avec les dispositions de la Loi Barre-Bonnet met le travailleur immigré en situation d'un prisonnier, d'un carcan juridique. Il le met dans une situation "d'infra-droit". Il le réduit à une simple marchandise que " l'Economie française achète ou rejette" au gré des vents conjoncturels.

Le projet Stoléru a soulevé, comme le projet Barre-Bonnet une large vague de protestations, y compris dans les milieux simplement humanitaires, chose qui explique son retrait de l'ordre du jour de la session d'automne du parlement. Il va être redéposé lors de la session de printemps.

3 - Le projet "Ornano" :

Il porte sur le logement, et a été conçu, officiellement, comme étant un nouveau statut pour le logement des "personnes isolées et à faible revenu". Il sera déposé au parlement lors de la session de printemps. Il s'agit là d'une remise en cause pure et imple du droit du travailleur immigré à un logement digne. Son application sera la consécration officielle des prisons dortoirs que sont les foyers Sonacotra, A.D.E.F. etc. Il ignore totalement la lutte que mènent depuis plus de 4 ans les résidents des foyers.

Ami(e), Camarade,

Ces lois et projets de lois sont intimement liés à l'évolution de la situation en France, et plus généralement à l'évolution de la société française.

Sous les prétextes officiels de crise et chômage, réside en fait, le refus des dirigeants français de voir en face la réalité d'une société disloquée et inégalitaire, réalité dont ils sont les premiers responsables.

En effet, les travailleurs immigrés ne sont responsables ni de la crise, ni du chômage. Ils en sont victimes au même titre, sinon plus - du fait de leur situation d'infra-droit - que les autres couches sociales françaises défavorisées et exploitées.

Ils en sont victimes au même titre que leurs camarades travailleurs français.

La réalité de la société française est, qu'elle a produit, et parallèlement à son "développement" ses minorités surexploitées et marginalisées, et les travailleurs immigrés constituent l'une de ces minorités.

Ces couches marginalisées ont été tolérées tant qu'elles n'ont rien revendiqué. Tant qu'elles ne sont pas passées de la passivité à la contestation. Aujourd'hui, ces minorités et en particulier les travailleurs immigrés ont franchi ce pas.

Les travailleurs immigrés ont commencé à s'organiser et à réclamer l'égalité de droits avec les travailleurs français.

Ils sont devenus gênants. Ils le sont d'autant qu'ils constituent un miroir dans lequel la "France" et ses dirigeants en particulier refusent de se voir.

Face à cette réalité, l'insensé et l'illégal et l'inhumain ont guidé les réactions du pouvoir. C'est la fuite en avant...
Au lieu de reconnaitre à cette minorité son droit à l'égalité avec tous les autres travailleurs et son droit à l'autonomie pour ses traits particuliers, le gouvernement français a préféré continuer dans la voie de l'oppression et de l'inégalité. La voie la plus facile, d'autant qu'il est sujet à ses convulsions internes.

Au lieu de reconnaitre l'inefficacité et l'inégalité de son choix et système de développement, il a choisi de faire payer son incontinence à cette minorité qu'il a créé lui-même.

Nous, travailleurs immigrés ne pouvons tolérer cela. Nous condamnons cette démarche et ses conséquences. Nous revendiquons l'égalité de droits avec les travailleurs français et l'autonomie pour nos caractères spécifiques.

LA RESISTANCE EST NOTRE VOLONTE

Conscients de la gravité de la situation, et de notre responsabilité dans la lutte contre ces projets et politiques, nous sommes déterminés à mener le combat à son terme pour faire prévaloir nos droits au travail, au séjour, à une vie digne et au respect de nos spécificités. Cette lutte et résistance touche et concerne autant l'ensemble des travailleurs immigrés que les travailleurs français, car si aujourd'hui nous constituons le maillon le plus faible, et donc celui que vise le gouvernement, demain, ce sera au travailleur français de subir le même sort, si nous ne faisions pas face, d'un même élan, à ces atteintes à nos droits d'hommes et de travailleurs, que nous soyons immigrés ou français.

Cette résistance doit unir, tant les associations de travailleurs immigrés entre elles que ces dernières avec les syndicats, organisations et partis politiques français.

SERRONS NOS RANGS POUR
ANIMER ET RENFORCER
NOTRE RESISTANCE

Apres le vote de la loi Barre Bonnet

FACE AUX AUTRES MESURES PREVUES...

UNE SEMAINE POUR

S'INFORMER ET POUR DEBATTRE.

Lundi 14 Janvier

QUELLE POLITIQUE VIS-à-VIS DE L'IMMIGRATION EN PERIODE DE CRISE ?

Mardi 15 Janvier

LES LOIS ET REGLEMENTATIONS (EXPULSIONS-REFOULEMENTS...)

Mercredi 17 Janvier

LA DEUXIEME GENERATION

Jeudi 18 Janvier

L'IMMIGRATION : CAUSES ET CONSEQUENCES DANS LES PAYS D'ORIGINE AUJOURD'HUI.

Vendredi 19 Janvier

LE MOUVEMENT OUVRIER FRANÇAIS ET L'IMMIGRATION

LE SAMEDI 20 JANVIER,
A partir de 15 h. :
films sur l'immigration, films de l'immigration.

TOUS LES DEBATS AURONT LIEU
AU 14 RUE DE NANTEUIL 75015

SOUTENEZ AL-ITTIHAD

Pour tout contact :
UTIT - MTI, 46 rue de Montreuil, Paris 11

Les Luttes dans l'Immigration : l'Exemple de Reims

Les résidents de deux foyers Sonacotra situés dans la périphérie de Reims, les foyers Jules Sygfried et Dr. Bienfait étaient en grève des loyers depuis un an environ et ce sur la base de la plateforme revendicative du Comité de Coordination des foyers en lutte.
Après l'annonce de la nouvelle plateforme du C.C. le 9 novembre 1979, les comités de résidents de ces deux foyers ont engagé des négociations avec la Sonacotra.
Celles-ci ont aboutit a un protocole d'accord qui consacre les principales revendications des résidents, a savoir :
- la reconnaissance des comités de résidents ;
- un règlement intérieur établi par les comités de résidents et garantissants les libertés de visite, d'expression, et de réunion ;
- changement des gérants ;
- gestion des bars par les comités de résidents;
- paiement des arriérés a concurrence de 10 mois seulement et ce de façon personnalisée suivant le revenu de chaque résident ;
- les résidents au chomage ne paient ni le loyer, ni les arriérés.

A la suite de cet accord, le comité de résidents du foyer Jules Sygfried a organisé, le 22 décembre 1979, une soirée culturelle a laquelle 100 travailleurs ont participé.

VIENT DE PARAITRE

LA NOUVELLE POLITIQUE DE L'IMMIGRATION

LES RAISONS DE NOTRE REFUS

Plaidoyer pour l'homme

POSITION DU GROUPE ŒCUMENIQUE SUR LE PROJET DE LOI STOLERU

PRESSE ET IMMIGRES EN FRANCE
Série Problèmes et Evénements
POINTS DE VUE N° 11 spécial • C.I.E.M.M. - NOVEMBRE 1979

LES EDITIONS DU CIEMM (Centre d'information et d'étude sur les Migrations Méditerranéennes, 46 rue de Montreuil 75011 PARIS - Tél. 372 49-34, VIENNENT DE PUBLIER :

LES PROJETS DE LOI BONNET ET STOLERU DANS LA PRESSE - 3e partie -
38 p. au prix de 20 F

SOS-REFOULEMENT

S. O. S. REFOULEMENT - Permanences -

PARIS 11e
Tous les soirs du lundi au vendredi de 18 H à 20 H
46/48 rue de Montreuil

PARIS 20e
Vendredi soir de 18 à 20 H
46 rue de Ménilmontant

PARIS 18e
Samedi matin de 10 H à 12 H
10 rue Affre

ECRITS DE M. R. BARRE REVUS ET CORRIGÉS PAR SOS-REFOULEMENTS

SIMPLIFIONS LA VIE ADMINISTRATIVE DES ETRANGERS

Celle brochure au prix de 5F peut être obtenue auprès de l'UTIT ou du CIEMM

A L'OCCASION DE LA 2° COMMEMORATION DES EVENEMENTS DU 26 JANVIER

SOUTIEN AUX LUTTES DE NOTRE PEUPLE

Le 26 janvier nous rappelle, et pour la seconde fois, les évènements douloureux qu'a connu notre pays en I978 évènements qui se sont soldés par un massacre dont ont été victimes des centaines de nos compatriotes.

Le 26 janvier restera et pour toujours marqué par le caractère sanguinaire du régime bourguibien.
Il restera aussi marqué par la volonté de lutte de notre peuple qui ne s'est jamais arrêté que pour mieux repartir traçany infailliblement le chemin de sa libération nationale et sociale.

Les évènements de ces deux années confirment cette réalité.
D'une part, le régime dictatorial et sanguinaire a poursuivi sa politique anti-populaire à tous les niveaux ; d'autre part, la résistance syndicale et populaire s'est renforcée jour après jour et ce malgré sa faiblesse actuelle et les obstacles qu'elle a rencontré.

L'année I979 a été caractérisée par de larges campagnes monsongères visant a sortir le régime de sa crise et de son isolementd'une part, et a troper le mouvement syndical et populaire d'autre part.
Ces campagnes ont été une nouvelle occasion pour l'apparition au grand jour des contradictions internes du régime, contradictions qui ont pris la forme de règlements de comptes entre les différentes fractions.
Parmi ces campagnes, nous trouvons le IOè congrès du Parti "Socialiste" Destourien, les dites élections législatives, ainsi que tout ce qui a été diffusé a propos de la libération de certains prisonniers politiques et syndicaux parmi lesquels figure Habib Achour, le secrétaire général de l'UGTT.
La libération de Habib Achour n'est en faitque la recherche d'une solution de replatrage interne au régime De plus, elle ne consacre pas les revendications principales des syndicalistes, et entre autre la non reconnaissance de la direction policière de Abid, le retour de tous les dirigeants a leurs responsabilités, et le jugement des véritables criminels.
En effet, le complot, c'est le régime qui l'a montécontre les masses populaires, la centrale syndicale, et tous les travailleurs. Les masses ouvrières, et notre peuple en général n'ont fait que défendre leurs intérêts et revendications.

Il est a noter ici que ces campagnes ont été accompagnées par la poursuite de la repression, des proçès (Mateur, Béja, celui des militants du journal "Ech-Chaab" clandestin; celui des militants du Parti Révolutionnaire du Peuple Tunisien; ...).

Par ailleurs, l'aggravation de la situation sociale et économique des masses populaires s'est accentué.
Les prix ont augmenté dans des proportions impréssionnantes, le logement est introuvable, le nombre des chomeurs n'a fait qu'augmenter,...
Bref, la crise que vivait déjà notre pays avant 1978 n'a fait que s'accentuer, sans parler de l'absence totale des libertés.
Ces divers facteurs, qui ont été à l'origine de la révolte de 1978 sont toujours là.

Les résultats de la politique "d'ouverture" économique menée depuis 1970 sont là, et la crise des économies occidentales n'ont fait que les accentuer.

Il n'y a pas lieu de citer ici, en détails les conséquences de cette politique tant pour ce qui concerne l'agriculture que l'industrie ou le commerce. Nous nous limitons donc a noter que les dettes extérieures de la Tunisie ont doublé, et que les balances commerciale et des paiements reflètent la situation de dépendance dans laquelle se trouve notre pays.

Ainsi, la réalité flagrante est que les principaux facteurs qui ont poussé aux évènements du 26 janvier sont toujours d'actualité, et qu' ils contribuent à la mobilisation des masses ouvrières et populaires en Tunisie, et ce pour la réalisation de leurs objectifs et aspirations actuels et stratégiques.

A L'OCCASION DE LA COMMEMORATION DES EVENEMENTS DU 26 JANVIER 1978, ET EN SOUTIEN AU AUX LUTTES DE NOTRE PEUPLE ;
NOUS VOUS INVITONS AVEC D'AUTRES ORGANISATIONS TUNISIENNES A VENIR NOMBREUX AU

MEETING

QUI AURA LIEU LE DIMANCHE 27 JANVIER 1980 A 15H30 AU 55 BD BELLEVILLE 75020 PARIS, METRO BELLEVILLE.

VIENT DE PARAITRE

DU BIDONVILLE A LA CLANDESTINITE
ITINERAIRE de l'expulsion d'un jeune Algérien
15 F

L'INTEGRATION PAR L'AUTONOMIE
par Gilles Verbunt
prix non encore annoncé

L'ensemble de ces documents, en plus des publications antérieures peu être obtenu auprès du CIEMM directement ou en écrivant à EL ITTIHAD
C/o M.T.I. 46 rue de Montreuil
75011 PARIS

Existe encore :

IMMIGRATION FAMILIALE Fasc. 1
par le G.I.S.T.I
prix 10 F

SOUTENEZ AL-ITTIHAD

Pour tout contact :
UTIT - MTI, 46 rue de Montreuil, Paris 11